العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

نشر المعلومات الرسمية بالجزائر حكر على الجهات الحكومية

السلطات تطلق قنوات تلفزيونية لتحسين صورتها

تؤكد السلطات الجزائرية أنها لن تتسامح مع وسائل الإعلام التي تنشر المعلومات الرسمية إذا لم تعتمد على قنواتها الحكومية، فيما يرى صحافيون أن هذه التعليمات بمثابة حصار ورقابة مسبقة على وسائل الإعلام في البلاد.

الرقابة الحكومية تنتج إعلاما موجها

الجزائر - طالبت الرئاسة الجزائرية وسائل الإعلام في البلاد بالالتزام بالبيانات الحكومية والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية، مشيرة إلى أن عدم التزامها بذلك يعتبر نشرا للأخبار الكاذبة، ما يجعلها تحت طائلة العقوبات.

وحذرت الرئاسة الجزائرية وسائل الإعلام في البلاد ممّا وصفته "عدم الالتزام بالبيان المتعلق بالمعلومات الرسمية"، وذكرت في بيان أن "عدم تقيّد وسائل الإعلام الوطنية الخاصة ومختلف وسائط ومنصات الاتصال ببيانها السابق حول نشر المعلومات الرسمية الصادرة عن رئاسة الجمهورية، يعد إمعانا في نشر الأخبار المضللة والكاذبة، تتحمل الجهة الباثة لها مسؤوليتها الكاملة".

> رئاسة الجمهورية تحذر وسائل الإعلام من أن عدم التزامها التقيد بالمعلومات الرسمية يعد «إمعانا في نشر الأخبار المضللة»

وأوضح البيان "تذكر رئاسة الجمهورية مرة أخرى، وسائل الإعلام الوطنية الخاصة ومختلف وسائط ومنصات الاتصال، التي لم تلتزم ببيانها المؤرخ في 28 ديسمبر الماضي، والمتضمن نشر المعلومات الرسمية الصادرة عن رئاسة الجمهورية، بأن كل الأخبار ذات الطابع البروتوكولي، أو المتعلقة بالعلاقات الدولية في جانبها الخاص بنشاط رئيس الجمهورية، تُستقى حصرا من مصدرها الرسمي برئاسة الجمهورية، أو عبر بيانات تنشر عن طريق وكالة الأنباء الجزائرية".

وينظر صحافيون جزائريون إلى هذه القرارات على أنها ضغوط ورقابة مسبقة على عملهم وعلى المؤسسات الإعلامية الجزائرية، مغلفة بإطار قانوني، وذلك بالرغم من تعهدات رئيس الجمهورية بحماية ودعم حرية التعبير والصحافة وإحداث تغييرات إيجابية بهذا القطاع، ووعود الحكومة بإصلاح الإعلام.

واعتبروا أن حصر المعلومة بالجهات الرسمية، يعني فرض حصار على وسائل الإعلام والسيطرة على المعلومات وفق الرؤية التي تريدها الحكومة.

وأضافوا أنه بعد عام على انطلاق الحراك ظل مطلب حرية الصحافة أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين، إذ لم ينفك المحتجون ينددّون بالقيود المفروضة على الصحافيين ومطالبة السلطة برفع يدها عن مؤسسات الإعلام العامة وتمكينها من أداء دورها كخدمة عامة تقف على مسافة واحدة من كافة الفاعلين في الفضاء العام.

كما أعلن عبدالمجيد تبّون الأحد، أن المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، هو رد على محاولات تفتيت المجتمع الجزائري وبصفة خاصة عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وأضاف خلال اجتماع مجلس الوزراء، أن حرية التعبير لا تعني أبدا حرية الشتم والقذف والتمييز وزرع الكراهية والتفرقة. وأمر بإدخال بعض التعديلات للحفاظ على الغاية الجوهرية من إعداد القانون، وهي صيانة الوحدة الوطنية بكل مكوناتها، وأخلقة الحياة السياسية والعامة وصونها من الانحراف، وفق قوله. لكن واقع حرية التعبير في الجزائر بعد الحراك الشعبي يثير نقاشا واسعا في الوسطين الإعلامي والثقافي، حيث يرى مختصون أنّ الحراك حقق مكاسب ويعتقد آخرون أنّ الواقع عكس ذلك.

ويعتقد المخرج الجزائري المختص في الأفلام الوثائقية عبدالباقي صلاي أنّ "الحراك بقدر ما فتح الباب على عهد جديد في مجال حرية التعبير، بقدر ما خلق تخوفات من رهن هذه الحرية".

وقال صلاي إنّه "يجب توخي الحذر في ما نتحدث عنه على أنه حرية تعبير". وأضاف "الطعن في الأشخاص مهما كان توجههم الأيديولوجي لا يعتبر حرية تعبير، كما لا يكون مسوّغا للزج بهذه المفردة في أتون المشاجرة واعتبارها من صميم حرية التعبير".

وتابع "لا يجوز شتم الآخر باسم حرية تعبير، ربما السلطة الحالية ترى أن في حرية التعبير غير الذي يراه معارضوها". وأشار إلى أنّ السلطة "تعاملت مع تصريحات الكثيرين على أنها استفزاز لها وللجيش، فيما يرى البعض أنّ سجنها كل من تجاوز الحدود، يعتبر تجنّيا على حرية التعبير".

وتحاول السلطات الجزائرية تحسين صورتها في مجال حرية التعبير والصحافة والإعلام، إذ تسجل المنظمات الدولية المعنية بالحريات الكثير من المخالفات والانتهاكات بهذا الخصوص.

ولهذه الغاية، أعلن وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر الاثنين، عن مشروع إنشاء قناة تلفزيونية دولية لتحسين صورة الجزائر، إضافة إلى قناتين أخريين، إحداهما للشباب والثانية قناة برلمانية، وإنشاء معهد لسبر الآراء.

لكنه شدد على ضرورة تطهير قطاع الإعلام، وتعزيز إطاره المرجعي والقانوني، بهدف إعادة المصداقية لوسائل الإعلام بما يسمح باستعادة ثقة المواطن، كما أكد على ضرورة تفعيل القوانين الملزمة بتسهيل وصول الصحافيين إلى مصادر المعلومة، وإعادة تمويل صندوق دعم تكوين الصحافيين.

وتحدث خلال برنامج تلفزيوني عن ورشات في قطاع الإعلام بهدف تعزيز الإطار المرجعي واسترجاع ثقة المواطن وتحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية.

مقبرة الصحف والمجلات العربية

طاهر علوان
كاتب عراقي مقيم في لندن

لا شك أن العصر الرقمي يزحف بكل قوته ويتمدد في جميع الاتجاهات.

وعلى الرغم من تدني مستويات القراءة في عموم العالم العربي وتدني قطاع النشر والترجمة بالقياس لتعداد سكان العالم العربي، إلا أن العصر الرقمي يعصف بصروح الماضي ويبقيها أطلالا.

الماضي القريب، على الرغم مما أوردناه من موضوع تدني مستويات القراءة في العالم العربي، لم يمنع من ترسيخ تقاليد في المساحات التي ما تزال تقرأ وتتابع ما ينشر.

في أغلب البلاد العربية كانت هنالك قصة تروى عن صحيفة أو مجلة أو عددا من الصحف والمجلات التي رسخت تقاليدها وأسست لها جمهورها وعرف كتّابها وإذا بها اليوم تصبح أثرا بعد عين.

نعم هو واقع وشكوى كونية من زحف الرقمي على الورقي، الشاشات اللوحية وسائر الشاشات صارت بديلا لسطح القراءة الورقي.

وخلال هذه الرحلة كانت المجلات والصحف تتساقط تباعا.

فخلال عقد واحد لم يمر عام إلا وحمل خبر إقفال صحيفة أو مجلة ورقية وتحولها إلى الرقمي أو إقفالها نهائيا، ويمكننا أن نتذكر أمثلة في العالم العربي معروفة للجميع.

فإذا كانت مسيرة الرقمي الفتاكة بالورقي سوف تمضي إلى نهاياتها فلا شك أنها مسيرة سيكون ضحاياها أيقونات صحافية وثقافية ذات أثر اجتماعي وحضاري مهم ورسالة راقية ومهمة.

بالأمس تلقيت إشعارا من مدير مجلة ثقافية عربية رصينة ومتميزة ينعى فيها إقفال تلك المجلة نهائيا ويوجه الشكر لجمهور الكتاب ويطالبهم بالكف عن مراسلته لأن لا مجلة تصدر بعد اليوم.

ما يؤسف له أننا بعيدون عن استطلاع رأي أي أحد أو سماع مقترحات أي أحد في قرارات إقفال بعض الصحف والمجلات، وإنما يأتي القرار مثل عاصفة مباغتة تعصف بالمحررين والكتاب على السواء.

مهما كانت الخسارات لا تقدر بثمن، مع تفهم ظروف كل مؤسسة أو وزارة صاحبة قرار، لكن البحث عن أرباح من إصدار مجلة ثقافية أو صحيفة هو مسعى مبالغ فيه، الأرباح ليست هي غاية الغايات في المشروع الحضاري والثقافي والإنساني.

> المشروع الثقافي الذي يساهم في تطوير الوعي والذائقة ويفتح الأذهان إلى الثقافات الأخرى هو أكبر من أية أرباح ومكاسب مادية

المشروع الثقافي الذي يسهم في تطوير الوعي والذائقة ويفتح الأذهان إلى الثقافات الأخرى هو أكبر من أية أرباح ومكاسب مادية، إذ يمكن للمؤسسة التي تصدر المجلة أن تستثمر في البورصة أو ما شابه إن كانت تركض وراء الأرباح لكي تعوض خسائرها.

تنمية العقل والوعي الجمعي هدف عظيم وكبير لا يعادله مال، ولهذا تحرص الدول على مشاريعها الراسخة والتي تقادم عليها الزمن وصارت علامة فارقة.

سوف نتذكر هنا صحفا ومجلات عالمية ما تزال تواصل صدورها منها سبيكتيتور 1828، ذي أتلانتيك 1857، هاربرز 1850، ذي نيشن 1865، فوغ 1892، بيلفاست نيوز ليتر 1737، ذي تايم 1785، ذي أوبزيرفر 1791.

وأما خلال القرن والنصف الماضيين فسوف نتذكر مجلات مهمة منها نيويوركر، بيبول، اينكوايرير، رولينك ستون، نيوزويك، لايف، ذي آتلانتيك، فيرايتي، وتلك مجرد أمثلة من صحفة ومجلات إنجليزية وأميركية تقابلها مثيلاتها في ألمانيا وفرنسا وبلدان أخرى احتضنت تلك الولادات المبكرة وما تزال حريصة على انتظام صدورها.

في واقع الأمر، إن شركات خاصة واستثمارات شخصية في المجلات والصحف قد تجد لها بعض العذر عندما ترفع الراية البيضاء مستسلمة للإفلاس أو شبه الإفلاس بسبب تناقص العائدات والمردود التجاري وانحسار موارد الإعلانات، لكن القضية بالنسبة لدول وحكومات وهي تتفرج على موت مجلات وصحف تراقبها وهي تحتضر ثم تعلن عن مراسيم دفنها فتلك قضية تستحق النظر.

حسابات الربح والخسارة في مجال إنشاء مشاريع ذات نفع اجتماعي وثقافي وإنساني ورسالة رصينة كإصدار الصحف والمجلات لا تقارن بقيمها المادية بل بوجودها الرمزي كعلامة إشعاع حضارية يحق للبلاد أن تفخر بها باعتبارها علامة فارقة من علاماتها، وخلال ذلك هنالك صبر طويل على مشاريع متلكئة وهدر أموال غير مسيطر عليه، أما عندما يتعلق الأمر بمشروع ثقافي حضاري فسرعان ما يتم كتم أنفاس ذلك المشروع والتخلص منه.

مؤسف حقا هو سماع أخبار احتضار المجلات والصحف تباعا خاصة في عالمنا العربي في وقت يحتاج فيه هذا الجيل إلى المزيد والمزيد من مصادر الإشعاع الفكري والثقافي تنتشله من التسطيح وعدم الانتماء لثقافته.

صهر أردوغان يمنع نشر أخبار عن أملاكه كوزير ماليّة

أنقرة - حظرت السلطات التركية نشر أي أخبار أو تقارير إعلامية تتناول قرار وزير الخزانة والمالية بيرات البيرق، صهر أردوغان، شراء أراضٍ على طريق قناة إسطنبول.

وفرض صهر أردوغان حظر نشر الأخبار التي أثيرت خلال الفترة الماضية حول امتلاكه أراضيَ على طريق قناة إسطنبول.

ونشرت صحيفة "جمهوريت" في الـ20 من شهر يناير الماضي خبرًا عن شراء وزير المالية أراضيَ على طريق قناة إسطنبول وتمت مشاركة الخبر عبر العديد من المواقع ووسائل الإعلام، الأمر الذي دفع وزير المالية والخزانة بيرات البيرق إلى رفع قضية لدى المحكمة في 12 فبراير الجاري بطلب حظر النشر في هذا الموضوع.

وقد وافقت محكمة الصلح والجزاء السابعة في إسطنبول في اليوم نفسه على طلب الوزير؛ وفرضت حظرًا على الوصول إلى الأخبار المعنية.

ثم بادر البيرق إلى رفع قضية أخرى وهذه المرة لدى محكمة الصلح والجزاء الثامنة في إسطنبول بطلب منع الوصول إلى الأخبار التي تتحدث عن القرار الذي يحظر الوصول إلى التقارير الإخبارية المتعلقة بشراء الوزير أراضيَ على مسار قناة إسطنبول الثالثة.

ومن ضمن الصحف المحظور الوصول إليها بسبب تناولها شراء البيرق قطع أرض، مجلة لمان (Leman)، أبرز المجلات الساخرة في تركيا، بعد كاريكاتير ساخر نشرته في يناير الماضي على غلافها، مقتبسا عبارة الوزير "انتبهوا؛ فهنا مهم جدا" التي يستخدمها البيرق كثيرًا، في إشارة إلى أنه يشتري الأراضي مرتفعة السعر بمسار مشروع قناة إسطنبول.

وتلجأ السلطات إلى حظر النشر في العديد من القضايا التي تريد التعتيم عليها خصوصا المتعلقة بأنشطة عائلة أردوغان والقضايا الاقتصادية الحساسة.

> السلطات التركية تلجأ إلى حظر النشر في القضايا التي تريد التعتيم عليها خصوصا المتعلقة بنشاطات عائلة أردوغان

وتتسبب هذه السياسة بحظر الوصول إلى المواقع الإلكترونية التي نشرت خبرا عن هذه المواضيع. وقد حجبت السلطات التركية موقع ويكيبيديا بجميع لغاته لمدة ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2017، بعد نشر موضوعين حول دعم تركيا للجماعات الإرهابية في سوريا.

وتطرق الموقع إلى التورط "الشخصي" للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعائلته في عملية تهريب النفط بملايين الدولارات، خدمة لمصالح "داعش". وجاء الحجب استنادا إلى قانون يسمح بحجب المواقع التي تمثل تهديدا للأمن القومي.

وفي ديسمبر الماضي أصدرت أعلى محكمة في تركيا حكما لصالح موسوعة "ويكيبيديا"، اعتبرت فيه حظر السلطات لها عام 2017 غير قانوني وينتهك حرية التعبير.

وكتب جونك جوركيناك، محامي ويكيبيديا على تويتر "إحدى المشكلات المحزنة تتمثل في أننا عبّرنا في كل منصة منذ اليوم الأول عن أن عملية حجب ويكيبيديا برمّتها كانت غير قانونية".

سلطة واسعة لصهر أردوغان